



السيدة الأستاذة / رئيس قطاع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،،

نرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١ الوارد من الجهاز
المركزي للمحاسبات - إدارة مراقبة حسابات الإسكان والتعمير بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١.

هذا وسوف يتم موافاتكم برد الشركة على التقرير فور الانتهاء من إعداده.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير،،

رئيس علاقات المستثمرين

أمين فاروق طه

أمين فاروق طه

القاهرة في ٢٠٢٢/٥/٣١



الجهاز المركزي للمحاسبات
للرئاسة مرفقة حسابات الأسكن والتصديق

٢٩٢
صادر بالإسكن
٢٠٢٢/٥/٣١

السيد الأستاذ المهندس / العضو المنتدب - الرئيس التنفيذي
شركة مصر الجديدة للإسكان والتنمية

تحية طيبة وبعد ،

أشرف بأن أرفق طيه تقرير فحص محدود لقوائم المالية الدورية
لشركة مصر الجديدة للإسكان والتنمية في ٢٠٢٢/٣/٣١

برجاء التفضل بدراسة ما ورد به من ملاحظات والإفاده بما يتم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
مع شكر وتقدير اكابر الملاح
(محاسبة / إيمان حمدي الملاح)

تحريراً في : ٢٠٢٢/٥/٣١

قرير

فحص محدود للقواعد المالية الدورية

لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعهير في ٢٠٢٢/٣/٣١

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعهير (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٠٢٢/٣/٣١، وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية وفي ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة التي تم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا نصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

أساس إبداء استنتاج متحفظ :-

- لم تتأثر القوائم المالية في ٢٠٢٢/٣/٣١ بمبالغ تخص فترة المركز المالي تتمثل في :-
 - نحو ١,٩٨٧ مليون جنيه قيمة مستخلصات أعمال مقاولي التنفيذ ببعض مشروعات الشركة تخص الفترة.
 - نحو ٤٨١,٦ ألف جنيه قيمة أجور واستهلاكات كهرباء ومصروفات أخرى تخص الفترة المعد عنها المركز المالي .
 - قيمة الضريبة المؤجلة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية معيار (٢٤) ضرائب الدخل ، ومعيار (٣٠) القوائم المالية الدورية
نوصي بمراجعة آثر ذلك على نتائج أعمال الشركة .
- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة للمعيار رقم (٤٧) من معايير المحاسبة المصرية " الأدوات المالية" حيث لم تقم بحساب آثر الإضمحلال في ٢٠٢٢/٣/٣١ على أرصدة العملاء وأرصدة الحسابات المدينة المتوقفة ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بقياس الأثر المالي لتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه على

كافحة عناصر القوائم المالية لقياس القيمة العادلة لها وحساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة، على الرغم من ردها على تقريرنا عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بمراجعة تطبيق ذلك في ٢٠٢٢/٣/٣١.

نوصي بمراجعة آثار ذلك على نتائج أعمال الفترة .

- مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن اختلاف رصيد الشيكات المرتبطة بحساب العملاء في ٢٠٢٢/٣/٣١ والبالغ نحو ٨٣,٨ مليون جنيه عن رصيد الجرد الفعلي لها في ذات التاريخ والبالغ نحو ٥٣,٨٨٣ مليون جنيه بفرق قدره ٢٩,٩١٧ مليون جنيه ولم يتم الوقوف على أسباب هذا الاختلاف .

نوصي ببحث أسباب الاختلاف وتسويته واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه وإجراء ما يلزم من تسويات .

- مازال حساب الموردين (الشاذ) يتضمن نحو ٢٠٠,٥ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة تحت حساب شراء أرض بمساحة ٣١٠٧ م٢ بشارع العزيز بالله بالزيتون من الشركة العامة للمشروعات الكهربائية إيليجكت بموجب العقد المؤرخ ٢٠١٧/٦/١٨ رغم الإنفاق على التخارج السلمي بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ .

نوصي بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة باستثناء حق الشركة وببحث مدى تعرض المديونية للإضمحلال.

- لم تتأثر القوائم المالية بتكلفة المساحة الزائدة عن القرار الجمهوري رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٥ والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١٩ بنحو ٢٠٠,٧١٠ كم٢ بأرض مدينة هليوبوليس الجديدة في ضوء مطالبة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٤ بمبلغ ١,٠٥٨ مليار جنيه ، كما لم تتأثر التعويضات عن أراضي الشركة المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة بالقرار الجمهوري رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠١٧ بنحو ٣٦,٨٣٠ فدان بالقاهرة الجديدة ونحو ٨٦١٧٧,٥٧ متر بمدينة هليوبوليس الجديدة.

نوصي بضرورة سرعة حسم الخلاف لتحديد موقف الشركة تجاه التعويضات المستحقة لها والمستحق عليها ل الهيئة المجتمعات العمرانية .

- تأثرت نتائج أعمال الفترة بما يلي:

- عدم بيع وحدات سكنية خلال الفترة على الرغم من وجود رصيد إنتاج تام في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو ٨٩,٨ مليون جنيه .
- زيادة مردودات المبيعات من الوحدات السكنية والأراضي خلال الفترة حيث بلغت نحو ١٥٠,٢٧ مليون جنيه مقابل نحو ٣٠,٧ مليون جنيه عن ذات الفترة العام السابق نظراً لتدني البنية التحتية لمدينة هليوبوليس .

نوصي بتنشيط عمليات التسويق والبيع، واستكمال ورفع كفاءة البنية التحتية لمدينة هليوبوليس للحد من ارتداد الوحدات المباعة وما لذلك من أثر على زيادة المبيعات ونتائج الأعمال .

الاستنتاج المتحفظ:-

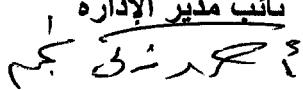
وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير في ٣١ مارس ٢٠٢٢ وعن أدانها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة .

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:-

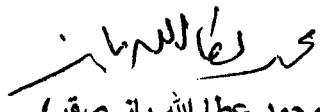
- عدم إستغلال بعض أصول الشركة والتي تمثل طاقة عاطلة منها:
 - مدينة غرناطة رغم الإنتهاء من مشروع تطويرها واستلامها منذ ٢٠١٩/٣/٢٨.
 - منطقة الشولاند البالغ مساحتها نحو ٥٨٢٤ م٢ ، حديقة الطفل البالغ مساحتها ٤٧٩١ م٢ .
 - الجزء المطور من المنتزه السياحي البالغ مساحتها (٦) فدان منذ ابريل ٢٠٢٠ فضلا عن عدم موافاتنا برأية الشركة لإستغلال باقي مساحة المنتزه السياحي .
نوصي بسرعة العمل على استغلال الطاقات العاطلة لتعظيم ربحية الشركة .
- لم يتم حسم الخلاف بشأن الأراضي المتعدى عليها البالغ إجمالي مساحتها نحو ٩,٦ مليون متر مربع بعضها منذ ١٩٧٩ طبقاً لبيان الشركة الوارد لنا في ٢٠٢٢/٥/٢٢.
نوصي بسرعة حسم تلك الخلافات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات حفاظاً على حقوق الشركة.
- بلغت الأعباء التمويلية خلال الفترة نحو ١٦١,٨٣٢ مليون جنيه ، منها نحو ١١٧,١٣٢ مليون جنيه تم رسلتها على مشروعات الإسكان والمرافق .
نوصي بإعادة النظر في السياسة التمويلية للشركة بما يخفف أعبانها .
- بلغت متاخرات العملاء (أراضي - مباني - إيجارات) نحو ١٨٦,٢٣٧ مليون جنيه طبقاً لبيان المقدم من الشركة منها نحو ١٤١,٥٤٠ مليون جنيه متاخرات شركة ماجيك دريمز مستأجر كازينو الميريلاند ، كما تضمنت نحو ٨٥,٨٩٠ مليون جنيه قيمة أقساط متاخرة على بعض عملاء حوالات الحق منذ عدة سنوات سدتها الشركة نيابة عنهم للبنوك وفقاً لعقود حوالات الحق المبرمة معهم. بخلاف بعض المتاخرات الأخرى والتي يرجع تاريخ بعضها إلى فترة السبعينيات والثمانينيات .
نوصي ببحث موقف تلك الأرصدة وتحديد أسباب عدم متابعة وإتخاذ الإجراءات الالزمة بشأن تحصيلها وبحث مدى تعرضها للإضمحلال .
- تضمن حساب الأرصدة المدينة الأخرى نحو ١٢,٦١٨ مليون جنيه عهد طرف بعض شركات الكهرباء عن مقاييس أعمال و نحو ١,١٤٥ مليون جنيه رصيد تأمينات لدى الغير و نحو ١٥٧ ألف جنيه رصيد الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية على خلاف طبيعة الحساب .
نوصي ببحث تلك المديونيات وإتخاذ الإجراءات الالزمة بشأنها لما لذلك من أثر على القوائم المالية
- تضمنت النقدية وما في حكمها ودائع بمبلغ ٧٠ مليون جنيه ، بيانها كما يلي:
 - مبلغ ٤٠ مليون جنيه ودائع الصيانة المحصلة من العملاء بمشروعاتها المختلفة دون فتح حسابات بنكية مستقلة لها ، و فصلها عن أموال وحسابات الشركة البنكية .
 - مبلغ ٣٠ مليون جنيه ودائع بينك القاهرة كضمان لسداد القرض البالغ قيمته ١,٢ مليار جنيه طبقاً للعقد المؤرخ ٢٠١٨/١١/٢٨ بفائدة ٤,٧٥ % .
يتعين فصل ودائع الصيانة الخاصة بالعملاء عن الودائع المربوطة باسم الشركة و الإفصاح عن تلك الودائع بالحسابات المختصة بالقوائم المالية ، كما نوصي بالتفاوض مع بنك القاهرة للحصول على فائدة العميل المميز تعظيماً للإيرادات .

- ما زال حساب موردين (شاد) يتضمن المبالغ التالية :-
- نحو ٣٦,٨٦٥ مليون جنيه مديونية شركة توزيع كهرباء القاهرة دفعات مقدمة عن مقاييس توريد وتركيب مهام التغذية بشيراتون في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.
- نحو ٢٠ مليون جنيه لجهاز مدينة القاهرة الجديدة منها نحو ١٩,٤ مليون جنيه قيمة مقاييس تقديرية لتصميم وتنفيذ خط المياه المغذي لأرض الشركة بالقاهرة الجديدة (هليوبارك) تم صرفها في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.
- نحو ٢,٣ مليون جنيه مديونيات بعض مقاولى التنفيذ مرحلة منذ سنوات .
يتعين بحث ودراسة تلك المديونيات ومتابعة تنفيذ تلك الأعمال وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات .

تحرير في: ٢٠٢٢/٥/٢٠

المدير العام
نائب مدير الإدارة

(محاسب/أحمد محمد زكي على نجم)

وكلاه الوزارة
نائب أول مدير إدارة

  
(محاسبة/سهامر سعد يوسف) (محاسب/صالح اسماعيل علي صبره) (محاسب/محمد عطا الله باز صقر)

يعتمد ،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإداره

(محاسبة/إيمان حمدي الملحق)